

Distr.: General
3 December 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون
البند 16 من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد ديامان ديوم (السنغال)

أولاً - مقدمة

- 1 - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في 18 أيلول/سبتمبر 2020، أن تقوم، بناء على توصية المكتب، بإدراج البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة" في جدول أعمال دورتها الخامسة والسبعين، وإحالته إلى اللجنة الثانية.
- 2 - وإذ تأخذ اللجنة في اعتبارها الحالة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والقيود المفروضة على الاجتماعات المعقودة في مباني الأمم المتحدة كتدابير وقائية تهدف إلى احتواء انتشار كوفيد-19، فضلاً عن الحلول التكنولوجية والإجرائية المتاحة، ومع مراعاة ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدها مكتب اللجنة الثانية بشأن أعمال اللجنة خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة⁽¹⁾، وافقت في جلستها الأولى المعقودة في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على ترتيبات عمل اللجنة للدورة الخامسة والسبعين على النحو المبين في تنظيم أعمال اللجنة⁽²⁾.
- 3 - وعقدت اللجنة جلسة افتراضية غير رسمية في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020 للاستماع إلى بيانات استهلالية وإجراء مناقشة عامة بشأن هذا البند. وترد في مرفق هذه الوثيقة وقائع الجلسات غير الرسمية الافتراضية، وكذلك البيانات الخطية المقدمة في إطار هذا البند. ويوجّه الانتباه أيضاً إلى المناقشة العامة

(1) يمكن الاطلاع عليها في الموقع: www.un.org/en/ga/second/75/bureau-paper.pdf.

(2) انظر A/C.2/75/L.1.



التي أجرتها اللجنة في جلساتها الأولى إلى الرابعة، المعقودة في 5 و 6 و 8 و 9 تشرين الأول/أكتوبر⁽³⁾.
 وأُخذ إجراء بشأن هذا البند في الجلسة الخامسة المعقودة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر⁽⁴⁾.

4 - وللنظر في هذا البند، كان معروضا على اللجنة تقرير من الأمين العام عن التقدّم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/75/62-E/2020/11).

ثانيا - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/75/L.11 و A/C.2/75/L.42

5 - كان معروضا على اللجنة، في جلستها الخامسة المعقودة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع قرار بعنوان "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة" (A/C.2/75/L.42)، قدمته نائبة رئيس اللجنة، ماريا دانييلتشاكوفا (سلوفاكيا)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/75/L.11.

6 - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية.

7 - وفي الجلسة نفسها أيضا، صوّب أمين اللجنة شفويا مشروع القرار A/C.2/75/L.42 شفويا.

8 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/75/L.42، بصيغته المصوّبة شفويا (انظر الفقرة 11).

9 - وفي الجلسة الخامسة أيضا، وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.

10 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/74/L.42، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/75/L.11 بسحبه.

(3) انظر A/C.2/75/SR.1 و A/C.2/75/SR.2 و A/C.2/75/SR.3 و A/C.2/75/SR.4.

(4) انظر A/C.2/75/SR.5.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

11 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إن تشييراً إلى قرارها 197/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، وإلى قراراتها السابقة بشأن هذه المسألة⁽¹⁾،

وإن تشييراً أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 12/2020 المؤرخ 17 تموز/يوليه 2020 بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، وإلى القرارات السابقة بشأن هذه المسألة⁽²⁾،

وإن تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والالتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإن تؤكد من جديد أيضاً قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإن تؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإن تؤكد من جديد كذلك الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في كيتو، إكوادور، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽³⁾،

(1) القرارات 183/56 و 238/57 و 220/59 و 252/60 و 182/62 و 202/63 و 187/64 و 141/65 و 184/66 و 195/67 و 198/68 و 204/69 و 184/70 و 212/71 و 200/72 و 218/73.

(2) قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 46/2006 و 3/2008 و 7/2009 و 2/2010 و 16/2011 و 5/2012 و 9/2013 و 27/2014 و 26/2015 و 22/2016 و 21/2017 و 28/2018 و 24/2019.

(3) القرار 256/71، المرفق.

وإن تنوه بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية ومحفلاً يعنى بدراسة مسائل العلم والتكنولوجيا ودور العلم والتكنولوجيا بوصفهما عاملين مساعدين في تحقيق خطة عام 2030 والنهوض بفهم السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، وصياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة،

وإن تنوه أيضا باللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة في متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة،

وإن تنوه كذلك بالدور الذي تضطلع به آلية تيسير التكنولوجيا، التي تشمل المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وفريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة والمنصة الإلكترونية، بوصفها أداة لتيسير التعاون والشراكات بين طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، تشمل الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

وإن تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2003⁽⁴⁾ وأقرتها الجمعية العامة⁽⁵⁾، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في تونس العاصمة في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005⁽⁶⁾ وأقرتها الجمعية⁽⁷⁾،

وإن تشير أيضا إلى ما ورد من إشارات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، وإذ تكرر تأكيد الدعوات إلى المواءمة الوثيقة بين العملية المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة عام 2030، فضلا عن الوثائق الختامية للاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة الأخرى،

وإن تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات⁽⁸⁾، الذي عقد في نيويورك في 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، والذي قِيمت فيه التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية، وتناولت الثغرات المحتملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحددت المجالات التي يتعين مواصلة التركيز عليها،

وإن تؤكد من جديد رغبتها المشتركة والتزامها برؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات بصيغتها الواردة في إعلان مبادئ جنيف،

(4) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(5) انظر القرار 220/59.

(6) انظر A/60/687.

(7) انظر القرار 252/60.

(8) القرار 125/70.

وإذ تؤكد من جديد أيضا الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي تقدم لمحة عامة عما يتصل بالتنفيذ من خطوط عمل وتحديات ورؤى ومجالات ذات أولوية، وإذ تسلّم بضرورة أن تتوافر لدى الناس المهارات اللازمة لكيلا يكونوا أميين على صعيدي وسائل الإعلام والمعلوماتية، فهذه المهارات مهمة من أجل المشاركة الكاملة في مجتمع معلومات يشمل الجميع،

وإذ تسلّم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة، كما تطرح تحديات جديدة، وبأن ثمة ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في تيسير الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، وإذ تشدد على ضرورة التصدي للتحديات السائدة من أجل سد الفجوات الرقمية، سواء بين البلدان أو داخل كل بلد على حدة وبين المرأة والرجل وبين الفتيات والفتيان، وعلى ضرورة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإذ تشير إلى ضرورة التأكيد على نوعية الوصول من أجل سد الفجوات الرقمية والمعرفية، باستخدام نهج متعدد الأبعاد يشمل السرعة والاستقرار ويُسّر التكاليف واللغة والتدريب وبناء القدرات والمحتوى المحلي والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽⁹⁾،

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير عن التأثير الاقتصادي لتقنية النطاق العريض في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يشارك في إعداده مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاتحاد الدولي للاتصالات، وبدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية التي أعدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة،

وإذ تلاحظ الدعوة إلى مواصلة تقديم التقارير السنوية عن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإذ تؤكد من جديد دور اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس 46/2006، في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية،

وإذ تلاحظ أيضا انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في اجتماعات غير رسمية جرت عن طريق الإنترنت في الفترة من 10 إلى 12 حزيران/يونيه 2020، وإذ تتطلع إلى انعقاد الدورة الرابعة والعشرين، التي سيفرد لها الموضوعان ذوا الأولوية التاليان: "استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لسد الفجوة بشأن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه" و "تسخير تقنية سلسلة الكتل من أجل التنمية المستدامة: الآفاق والتحديات"، فتوقّر بذلك منبرا لجميع أصحاب المصلحة لتقاسم الخبرات والسعي إلى إقامة الشراكات من أجل بناء القدرات،

وإذ تحيط علماً بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي المعنون "عصر الترابط الرقمي"، الذي قُدم إلى الأمين العام في 10 حزيران/يونيه 2019، وإذ تحيط علماً كذلك بتقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي"، الذي قُدم في 11 حزيران/يونيه 2020،

وإذ تلاحظ انعقاد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي يشترك في تنظيمه سنويا الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وإذ تحيط علماً بتقرير لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة المعنون *حالة تقنية النطاق العريض لعام 2020: التصدي لأوجه عدم المساواة الرقمية - عقد للعمل*، الذي يتضمن تقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التي تتبناها لجنة النطاق العريض فيما يتعلق بتقنية النطاق العريض وحالة تطوير تلك التقنية في جميع أنحاء العالم، مع التتويه بأن عام 2019 هو أول عام كان فيه أكثر من نصف سكان العالم موصولين بشبكة الإنترنت، وإذ تلاحظ ضرورة سد الفجوات الرقمية، وإذ تشير إلى تقرير الدورة الاستثنائية للجنة، المعنون *نعمل معا لوصول 1,5 بليون شخص آخرين بحلول عام 2020*،

وإذ تسلّم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكّل عناصر تمكين بالغة الأهمية للتنمية الاقتصادية والاستثمار تعود بمنافع على العمالة والرفاه الاجتماعي من حيث إنها تخفض الحواجز القائمة في وجه المشاركة الاقتصادية، وبأن الانتشار المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات داخل المجتمع يحدث آثارا عميقة في أساليب تقديم الحكومات للخدمات، وتعامل المؤسسات التجارية مع المستهلكين، ومشاركة المواطنين في أوجه الحياة العامة والخاصة،

وإذ تحيط علماً بتقرير *الاقتصاد الرقمي لعام 2019* الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يدرس نطاق توليد القيمة واكتسابها في الاقتصاد الرقمي من جانب البلدان النامية، ويولي اهتماما خاصا لإتاحة الفرص لهذه البلدان للاستفادة من الاقتصاد القائم على البيانات بصفتها جهات منتجة وجهات مبتكرة، ويلاحظ أن إيجاد أسواق للحجم السريع للتزايد للبيانات الرقمية وتحقيق عائدات منه يدفعان على نحو متزايد توليد القيمة، مع إقرارها بالخطر المتمثل في إمكانية أن تسهم الرقمنة في ارتفاع مستوى عدم المساواة وزيادة دمج الأعمال التجارية بدلا من إسهامها في التنمية الأكثر شمولاً للجميع،

وإذ تلاحظ التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد وأهمية كفالة أن تُدفع الضرائب في المكان الذي تم فيه توليد القيمة، وإذ تلاحظ أيضا الجهود الدولية الرامية إلى معالجة هذه المسألة،

وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال فجوات رقمية كبيرة ومتزايدة قائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وداخلها من حيث توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ويُسر تكاليفها واستخدامها، والاستفادة من تقنية النطاق العريض، وإذ تشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى سدّ الفجوات الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل من قبيل يسر تكاليف الإنترنت، وكفالة استفادة الجميع من منافع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومنها التكنولوجيات الجديدة، وإذ تعيد في هذا الصدد تأكيد التزامها بتحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020، وإذ تلاحظ العديد من الجهود المبذولة لسد الفجوات الرقمية وتوسيع نطاق الوصول، بما في ذلك برنامج

التوصيل في 2030: برنامج عمل عالمي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم، بما في ذلك تقنية النطاق العريض، من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تشدد أيضا على ضرورة جميع أشكال التعاون الإنمائي، بما في ذلك تدفقات المعونة، من أجل تعزيز التحوّل الرقمي،

وإذ تشير إلى الفريق العامل المعني بالفجوة الرقمية بين الجنسين التابع للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة والتوصيات للعمل على سد الفجوة الرقمية بين الجنسين الواردة في تقريره المرحلي، وإذ تحيط علما بتقرير الفريق العامل المعني بالتعليم التابع للجنة النطاق العريض بعنوان "تسخير المهارات الرقمية من أجل الحياة والعمل"،

وإذ تسلّم بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سوف يسهم إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وإذ تؤكد ضرورة توجيه استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار بحيث تستهدف تمكين النساء والفتيات وتحد من أوجه عدم المساواة، بما فيها الفجوة الرقمية بين الجنسين،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أنّ الفجوة الرقمية بين الجنسين لا تزال قائمة ضمن دائرة حصول المرأة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في مجالات من بينها التعليم والعمالة ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وإذ ترحب في هذا الصدد بالعديد من المبادرات التي تركز على فرص تيسير الوصول، والمهارات، والقيادة، مما يلزم لتعزيز مشاركة الفتيات والنساء على قدم المساواة في العصر الرقمي، مثل "اليوم الدولي لمشاركة الفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الذي أنشأه الاتحاد الدولي للاتصالات، والشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي المعروفة بمبادرة "الشراكة في تحقيق المساواة"،

وإذ تسلّم بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم لبناء مجتمع معلومات جامع يركّز على الإنسان والتنمية،

وإذ تلاحظ أن مجموعة من المواضيع لا تزال تنشأ عن المسائل المتصلة بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها وتطبيقاتها وآثارها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت، وإذ تشدد على أن التقدم نحو تجسيد رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات لا ينبغي اعتباره عاملا يسهم في التنمية الاقتصادية وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، وإنما ينبغي اعتبارها أيضا عاملا يسهم في إحراز تقدم فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن إدارة الإنترنت، بما في ذلك العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ينبغي أن تظل متقيدة بالأحكام المنصوص عليها في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة المعقودين في جنيف وتونس العاصمة،

وإذ تشير إلى الجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا، في عام 2006، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام 2007، وفي حيدر أباد، الهند، في عام 2008، وفي شرم الشيخ، مصر، في عام 2009، وفي فيلنيوس، في عام 2010، وفي نيروبي، في عام 2011، وفي باكو، في عام 2012، وفي بالي، إندونيسيا، في عام 2013، وفي إسطنبول، تركيا، في عام 2014، وفي جواو بيسوا، البرازيل، في عام 2015، وفي غوادالاجارا، المكسيك، في عام 2016، وفي جنيف في عام 2017، وفي باريس في عام 2018 وفي برلين في عام 2019، وعقدتها الأمين العام عن طريق الإنترنت في عام 2020،

وإذ تشير أيضا إلى اجتماع الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، بناء على المقترح المقدم من رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن هيكل وتشكيل هذا الفريق العامل، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 وأقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 21/2017، وإذ تحيط علما بعمله،

وإذ تلاحظ أن بإمكان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تساعد في تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تلاحظ أيضا أن الاتحاد الدولي للاتصالات، في جملة أمور، يضطلع بدور هام في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الأهداف،

وإذ تلاحظ أيضا قيام الاتحاد الدولي للاتصالات بعقد المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية في بوينس آيرس، في الفترة من 9 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2017، تحت شعار "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل أهداف التنمية المستدامة"،

وإذ تلاحظ كذلك أن التغيير التكنولوجي يشمل أدوات جديدة وقوية من أجل التنمية، وإذ تضع في اعتبارها ما ينجم عنه من آثار وما يتيح من فرص وما يطرحه من تحديات وأنه ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية أن تأخذ في اعتبارها المسائل الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والثقافية والتقنية المتعلقة بالتطورات التكنولوجية السريعة من أجل تعميق فهمها لكيفية تسخير إمكاناتها لدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تؤكد من جديد قيمة ومبادئ التعاون والتواصل بين أصحاب المصلحة المتعددين، اللذين اتسمت بهما العملية المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ بدايتها، وإذ تسلّم بأن الفعالية في العمل المشترك والشراكة والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية، وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، كل حسب دوره ومسؤولياته، ولا سيما في إطار التمثيل المتوازن للبلدان النامية، كانت ولا تزال تكتسي أهمية حاسمة في تطوير مجتمع المعلومات،

وإذ تدرك التحديات التي تواجه الدول في منع ومكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية، بما في ذلك من قبل الإرهابيين، وإذ تشدد على ضرورة مواصلة التعاون الدولي في هذا الصدد وتعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، بناء على طلب الدول، من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية ومحاكمة من يستخدمونها في تلك الأغراض ومعاقبتهم، وفقا للقانون الوطني والدولي،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والرغبة في أن نشهد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تجدد الالتزام بالسعي إلى الوصول إلى أشد الناس تخلفاً عن الركب أولاً،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ ما يهدد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه من أخطار بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، علاوة على ما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من أثر مدمر بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هم الأكثر تضرراً منها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول تعجلاً بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً والمساعدة على الحد من خطر وقوع صدمات في المستقبل، وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب اتخاذ تدابير عالمية قوامها الوحدة والتضامن وتجديد التعاون القائم على تعددية الأطراف،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن ما يقرب من نصف سكان العالم، ولا سيما النساء والفتيات والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، فضلاً عن أكثر من أربعة من كل خمسة أشخاص في أقل البلدان نمواً، لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، وإذ تلاحظ أن أثر جائحة كوفيد-19 يزيد من حدة أوجه عدم المساواة الناجمة عن الفجوات الرقمية، لأن أشد الناس فقراً وضعفاً هم أيضاً الأكثر بُعداً عن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

1 - **تسلّم** بما يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقوم به من دور في توفير حلول جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية، خاصة في سياق العولمة، وبقدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والتجارة والتنمية، والقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، بما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيما البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً؛

2 - **ترحب** بتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وانتشارها الملحوظين، بفضل إسهامات القطاعين العام والخاص، حيث انتشرت في جميع أركان المعمورة تقريباً، وهيات فرصاً جديدة للتفاعل الاجتماعي، وأفسحت المجال لظهور نماذج جديدة للأعمال التجارية، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في جميع القطاعات الأخرى، وتلاحظ في الوقت ذاته التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطور هذه التكنولوجيات وانتشارها؛

3 - **تسلّم** بالإمكانات التي تتمتع بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁰⁾ وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتلاحظ في الوقت نفسه أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تسرع من وتيرة التقدم في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها، وتحت بناء على ذلك جميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النهج التي تعمل بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بتيسير

مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030؛

4 - **تؤكد من جديد** التزامها بسد الفجوات الرقمية والمعرفية، وتقر بأن النهج الذي تتبناه يجب أن يكون متعدد الأبعاد وذا فهم متطور لمعنى الوصول، مع التشديد على نوعية هذا الوصول، وتسلم بأن السرعة والاستقرار ويسر التكاليف واللغة والمحتوى المحلي وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة هي الآن من أساسيات الجودة، وبأن الربط بشبكات النطاق العريض هو من العوامل الرئيسية المساعدة بالفعل على تحقيق التنمية المستدامة؛

5 - **تؤكد** أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

6 - **تشجع** على تعزيز ومواصلة التعاون فيما بين أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، ضمن أدوار ومسؤوليات كل منهم، لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف وتونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بطرق منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

7 - **ترحب** بتفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وتدعو الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تنفيذه بشكل كامل وفعال؛

8 - **تلاحظ** التقدم الذي تحرزه كيانات منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل تلك من أجل تنفيذ خطة عام 2030؛

9 - **تلاحظ أيضاً** أن الاقتصاد الرقمي يمثل جزءاً هاماً ومنتامياً من الاقتصاد العالمي، وأن القدرة على الاتصال الإلكتروني تقترن بالزيادات في الناتج المحلي الإجمالي، وتدرك الأهمية الحاسمة لزيادة مشاركة جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد الرقمي؛

10 - **تشجع** البلدان على الاستفادة من آليات وفرص بناء القدرات من منظومة الأمم المتحدة بأسرها في هذا المضمار؛

11 - **تحث** على مواصلة التركيز على تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية، بمبادرات من قبيل "توفير التجارة الإلكترونية للجميع"، التي أطلقها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي توفر نهجاً جديداً لتنمية التجارة من خلال المبادلات الإلكترونية بتمكين البلدان النامية من أن تجد بسهولة أكبر الطريقة الصحيحة للتعامل مع توريد المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات

في مجال الاستعداد للتجارة الإلكترونية وتمكين الجهات المانحة من الحصول على صورة واضحة للبرامج التي يمكنها أن تمويلها؛

12 - **تسَلَّم** في هذا الصدد بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدأ ونفذ عمليات التقييم السريع لمستوى استعداد أقل البلدان نمواً للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع جهات مانحة ومنظمات أخرى، بغرض زيادة الوعي بالفرص المتاحة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتسخير التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً؛

13 - **ترحب** بعقد الدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وبإنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في عام 2018⁽¹¹⁾؛

14 - **ترحب أيضاً** بتنظيم أسبوع التجارة الإلكترونية على الإنترنت في الفترة من 27 نيسان/أبريل إلى 1 أيار/مايو 2020، تحت شعار "خلق قيمة في الاقتصاد الرقمي"، وتتطلع إلى أسبوع التجارة الإلكترونية الآسيوي الأول، المقرر تنظيمه في الإمارات العربية المتحدة في عام 2021؛

15 - **ترحب كذلك** بالعمل الذي يؤديه برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في وضع سياسات لسد الفجوات الرقمية وضمان الإنصاف في مجتمعات المعرفة، وترحب أيضاً بتنظيم الأسبوع العالمي لمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية في الفترة من 24 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛

16 - **تسَلَّم** بأنه على الرغم مما أحرز من تقدم وتحقق من مكاسب كبيرة في الآونة الأخيرة، فإن النمو في سبل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها ما زال غير متكافئ، وتعرب عن قلقها إزاء استمرار الفجوات الرقمية وفجوات النطاق العريض بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ودخلها، بما في ذلك ما يُلاحظ من وجود 122 اشتراكاً في خدمات النطاق العريض للأجهزة المتحركة لكل 100 شخص في البلدان المتقدمة في مقابل 75 اشتراكاً في البلدان النامية و 33 اشتراكاً في أقل البلدان نمواً، وما يُلاحظ من أنّ تكلفة الحصول على هذه الخدمات تكون أعلى في البلدان النامية مقارنةً بمتوسط دخل الأسرة، مما يؤدي إلى الافتقار إلى إمكانية الحصول بأسعار معقولة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

17 - **تسَلَّم أيضاً** بأهمية إتاحة إمكانات الاتصال باستخدام تقنية النطاق العريض لجميع البلدان النامية، وتهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع الدولي، أن تدعم اتخاذ المزيد من الإجراءات، بما في ذلك الاستثمار، لتحسين إمكانات الاتصال باستخدام تقنية النطاق العريض وتحسين القدرة على الاتصال الإلكتروني في هذه البلدان؛

18 - **تسَلَّم كذلك** بأهمية القدرة على الاتصال الإلكتروني باستخدام تقنية النطاق العريض للمستعملين في المناطق الريفية والنائية، وتلاحظ في هذا الصدد أن المشغلين الصغار ومن الجهات غير الساعية إلى الربح في المجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء ومن بين جهات أخرى، يمكن أن يوفرُوا هذه الخدمات بسبل من جملتها التدابير التنظيمية المناسبة التي تتيح لهم إمكانية الوصول إلى البنى التحتية الأساسية؛

19 - **تشجع** البحث والتطوير ووضع استراتيجيات يكون لها من مقومات الاستمرارية ما يفضي إلى زيادة القدرة على المنافسة، والاستثمار، والإسراع بخفض تكلفة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

وتحث في هذا الصدد جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على معالجة الفجوات الرقمية المتنامية بين البلدان وداخلها، بوسائل منها تعزيز بيانات السياسات التمكينية على جميع المستويات، ووضع أطر قانونية وتنظيمية تقضي إلى زيادة الاستثمار والابتكار، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع استراتيجيات توفير فرص الوصول للجميع، والتعاون الدولي لخفض التكلفة، والتثقيف، وبناء القدرات، وتعدد اللغات، والمحافظة على التراث الثقافي، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

20 - **تسَلَّم** بأنَّ هناك فجوة رقمية جنسانية ما تزال قائمة وبأنَّ نسبة من يستخدم الإنترنت من النساء تقلُّ بمقدار 17 في المائة عن نسبة الرجال في جميع أنحاء العالم و 43 في المائة في أقل البلدان نمواً، وتلاحظ بقلق أنَّ الفجوة الرقمية بين الجنسين قد اتَّسعت عموماً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا، رغم تقلُّصها في العديد من المناطق منذ عام 2013، وتهيب في هذا الصدد بجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تضمن المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وإمكانية حصولها على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة، وتكرّر في هذا الشأن طلبها الموجه إلى الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أن تدعم تنفيذ ورصد مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات عن طريق تعزيز التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتؤكد من جديد الالتزام بضمان المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات اتخاذ القرارات المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

21 - **تلاحظ** تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملاحظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

22 - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على أهمية توفير موارد كافية في هذا الصدد؛

23 - **تقرّر** تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت حتى عام 2025، على النحو المبين في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

24 - **تسَلَّم** بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة 72 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، بما في ذلك المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنوياً عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت⁽¹²⁾، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

- 25 - **تؤكد** ضرورة تعزيز مشاركة الحكومات والجهات صاحبة المصلحة من جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى دعم مشاركة الحكومات وجميع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛
- 26 - **تلاحظ** عمل الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون الذي أنشئ من قبل رئاسة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها 125/70، من أجل وضع توصيات عن كيفية مواصلة تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، وتلاحظ أيضاً أن الفريق العامل كفل مشاركة الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة مشاركة كاملة، لا سيما من البلدان النامية، مع مراعاة جميع آرائها وخبراتها المتنوعة؛
- 27 - **تلاحظ أيضاً** أن الفريق العامل عقد خمسة اجتماعات فيما بين أيلول/سبتمبر 2016 وكانون الثاني/يناير 2018 ناقش خلالها مدخلات الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، حسبما ينص عليه قرار الجمعية العامة 125/70؛
- 28 - **تشير** إلى تقرير رئاسة الفريق العامل⁽¹³⁾ الذي يتضمن إحالات إلى النصوص الكاملة لجميع المقترحات والإسهامات، وتعرب عن امتنانها للرئيس وجميع المشاركين الذين قدموا مدخلات وأسهموا في عمل الفريق العامل؛
- 29 - **ترحب** بالتقدم الجيد الذي أحرزه الفريق العامل في العديد من المجالات وبما يبدو أنه توافق ناشئ في الآراء فيما يتعلق ببعض المسائل، بينما لا يزال اختلاف كبير في الآراء قائماً بشأن عدد من المسائل الأخرى، وتأسف في هذا الصدد لأنه لم يتسن للفريق العامل التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات تتعلق بسبل المضي قدماً في تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛
- 30 - **تسلم** بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وتلاحظ أن هناك حاجة لاستمرار الحوار والعمل على تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛
- 31 - **تشجع** على استعانة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بالمنتديات والخبرات المتاحة داخل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والتفاعل معها من أجل تعزيز التعاون الرقمي على الصعيد العالمي؛
- 32 - **تسلم** بأن عدم الوصول إلى التكنولوجيات والخدمات الميسرة والموثوقة لا يزال يشكل تحدياً حاسماً في العديد من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بحالات نزاع، والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية، وبأنه ينبغي بذل كل الجهود لخفض أسعار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاتصال باستخدام تقنية النطاق العريض، مع مراعاة أن الأمر قد يتطلب مبادرات موجهة، بوسائل منها البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، من أجل حفز إيجاد خيارات أقل تكلفة لإمكانية الاتصال الإلكتروني؛

33 - **تسَلَّم أيضا** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن ثمة ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في التعامل مع التكنولوجيا الجديدة والحصول عليها، من قبيل عدم توفر بيئة مؤاتية وعدم كفاية الموارد والبنى التحتية والتعليم والقدرات والاستثمار والقدرة على الاتصال الإلكتروني، وكذلك المسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ووضع المعايير وتدفعات التكنولوجيا، وتحت في هذا الصدد جميع أصحاب المصلحة على النظر في ضمان توفير التمويل المناسب للتنمية الرقمية ووسائل التنفيذ الكافية، بما في ذلك تعزيز بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من أجل تهيئة مجتمع متمكن رقمياً واقتصاد يقوم على المعرفة؛

34 - **تسَلَّم كذلك** بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وتؤكد أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيا في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽¹⁴⁾؛

35 - **تلاحظ** أنه، على الرغم من إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وتوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الإنترنت؛

36 - **تسَلَّم بأهمية** مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في التصدي للتحديات واغتنام الفرص فيما يتعلق باستخدام الإنترنت والتجارة الإلكترونية من أجل تطوير قدراتها في مجال التجارة الدولية، من بين أمور أخرى؛

37 - **تسَلَّم أيضا** بأهمية التدفق الحر للمعلومات والمعرفة، وذلك في الوقت الذي تشهد فيه كمية المعلومات الموزعة عبر العالم زيادة ويكتسب فيه الاتصال دورا مهما، وتعترف بأن مكاسب كبيرة في القدرة على الاتصال الإلكتروني والتنمية المستدامة قد تيسرت في بلدان كثيرة بفضل تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج الدراسية، وفتح باب الوصول إلى البيانات، وحفز المنافسة، ووضع قواعد تنظيمية ونظم قانونية قائمة على الشفافية والقدرة على التنبؤ والاستقلال وعدم التمييز، واعتماد التناسب في فرض الضرائب ورسوم التراخيص، والوصول إلى التمويل، وتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، واستراتيجيات الربط بالنطاق العريض على المستويين الوطني والإقليمي، وتحقيق الكفاءة في تخصيص طيف الترددات الراديوية، واعتماد نماذج تقاسم الهياكل الأساسية، والعمل بالنهج الأهلية، وتوفير مرافق إتاحة الوصول إلى عامة الجمهور؛

38 - **تهيئ** بجميع أصحاب المصلحة مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف سد الفجوات الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية، ومواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

(14) القرار 313/69، المرفق.

بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكات النطاق العريض على مستوى القاعدة الشعبية، بهدف تضيق الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها ثم بناء مجتمعات المعلومات والمعرفة؛

39 - **تلاحظ** الالتزامات المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا، وتسلم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية الميسرة الأخرى لفائدة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن تساهم بقدر كبير في النتائج الإنمائية، ولا سيما حيث تستطيع هذه التدفقات أن تحد من مخاطر الاستثمار العام والخاص، وأن تزيد من استخدام تلك التكنولوجيات في تعزيز الحوكمة الرشيدة وجمع الضرائب؛

40 - **تدعو** جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى تقديم دعم أكثر شمولاً للبلدان المتخلفة عن ركب الاقتصاد الرقمي من أجل تقليص الفجوات الرقمية، وتعزيز البيئة التمكينية الدولية من أجل خلق القيمة وبناء القدرات في القطاعين الخاص والعام؛

41 - **تسلم** بالأهمية الحاسمة التي تكتسبها استثمارات القطاع الخاص في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مضامينها وخدماتها، وتشجع الحكومات على وضع أطر قانونية وتنظيمية تقضي إلى زيادة الاستثمار والابتكار، وتدرك أيضاً أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستراتيجيات توفير فرص الوصول للجميع، وسائر النهج المؤدية إلى تحقيق هذه الغاية؛

42 - **ترحب** بعقد المنتدى السنوي الخامس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وتحيط علماً بما نتج عنه من استنتاجات وتوصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي⁽¹⁵⁾، وتتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم في عملية المتابعة، وترحب بالعمل الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والتقدم المحرز في تشغيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا، وعقد الدورة السنوية الرابعة للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛

43 - **تؤكد مجدداً** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة وأشدّ البلدان ضعفاً والوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الركب؛

44 - **تقر** بالدور الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق انتعاش مستدام وشامل ووطيد من جائحة كوفيد-19، وتهيب بجميع أصحاب المصلحة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، أن يراعوا تماماً الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في سياق تعزيزهم لجهودهم الرامية إلى سد الفجوات الرقمية داخل البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفيما بينها، مع إيلاء اهتمام خاص لأشدّ الناس فقراً وضعفاً، وكذلك النساء والفتيات، وضمان الربط الموثوق بالإنترنت بأسعار معقولة وتعزيز إمكانية الوصول الرقمي والشمول الرقمي، وتوسيع نطاق حلول التعلم عن بعد والخدمات الصحية الرقمية المتاحة للجميع؛

45 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عملياً المنحى عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، مع مراعاة خطة عام 2030، وخطة عمل أديس

أبأبا، وعملية استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁶⁾ وسائر العمليات ذات الصلة، في إطار تقريره السنوي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

46 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة"، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

المناقشة العامة

- 1 - أجرت اللجنة الثانية، وفقاً لتنظيم أعمالها المتفق عليه (A/C.2/75/L.1)، مناقشة عامة للبند 16 من جدول الأعمال، بالاقتران مع البند 22، "العولمة والترابط"، في جلسة افتراضية غير رسمية عُقدت في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أُلقت فيها مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بياناً استهلالياً.
- 2 - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من غيانا (باسم مجموعة الـ 77 والصين)، وملاوي (باسم أقل البلدان نمواً)، وماليزيا (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وكازاخستان (باسم البلدان النامية غير الساحلية)، وغانا (باسم الدول الأفريقية)، وسنغافورة، وكينيا، والهند، وهندوراس، وبنغلاديش، والصين، وكوبا، والاتحاد الروسي، والفلبين، وبوتان، والسلفادور، وقطر، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، وإندونيسيا، وكوستاريكا، وليبيا، وأوكرانيا، وإكوادور، وسري لانكا، فضلاً عن المراقب عن الكرسي الرسولي.
- 3 - والبيانات التي أُدلي بها في إطار هذا البند، بما في ذلك البيانات الخطية المقدمة في إطار هذا البند، والتي قُدمت إلى الأمانة العامة، متاحة في الحيز المخصص للجنة الثانية في البوابة الإلكترونية للوفود (e-deleGATE)⁽¹⁾ وباب البيانات الإلكترونية (eStatements) في يومية الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

(1) انظر <https://journal.un.org/ar/meeting/officials/> و <https://delegate.un.int/dgacm/delegate.nsf/xpPlaceC2.xsp>.843bd3f9-2efe-ea11-9116-0050569e8b67/2020-10-09